منظمة الصحة العالمية

الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام
جنيف، ٢٥-٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢

EB/WGSF/7/INF./2
٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢

مداولات مكتب الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام بشأن خيارات زيادة الاشتراكات المقدرة

وثيقة معلومات أساسية

١- خلال الاجتماع السادس للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام الذي عُقد يومي ١٠ و١١ آذار/ مارس ٢٠٢٢، أجرت الدول الأعضاء مناقشة ثرية تناولت عدة مسائل متعلقة بإمكانية زيادة الاشتراكات المقدرة بوصفها من الاعتبارات الرئيسية لتحقيق التمويل المستدام لمنظمة الصحة العالمية ("المنظمة"). ومن بين سبل المُضي قُدماً، اتُّفق استناداً إلى تلك المناقشات على أن يقوم مكتب الفريق العامل بإعداد مشروع مقترح نصي لتوصيات الفريق العامل وتوزيعه على الدول الأعضاء، قبل اجتماعه السابع،[١] لكي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون.

٢- وحدّد المكتب إثر نظره لاحقاً في هذه المسألة مجموعة من الخيارات لزيادة الاشتراكات المقدرة ووقف على أبرز المسائل المثارة، التي يمكن إعدادها وتقديمها إلى الدول الأعضاء. وانصب تركيز هذه المناقشات حصراً على إصلاح الاشتراكات المقدرة، مع الإشارة إلى أن الدول الأعضاء سبق لها أن تداولت بشأن مجموعة من إصلاحات التمويل الأخرى، ووافقت بالفعل على أن توصي بتنفيذها، كما هو مفصل في النص المبين باللون الأخضر في تقرير الفريق العامل الذي أحاط المجلس التنفيذي علماً به في دورته الخمسين بعد المائة.[٢]

٣- ويرد أدناه موجز لخيارات المكتب لإصلاح الاشتراكات المقدرة. ويقدم كل خيار وفق المبادئ الأساسية التي قد يسترشد بها، ووصف موجز للخيار، *والآثار* الرئيسية. *وهي كما يلي:*

(أ) الإبقاء على الوضع الراهن دون زيادة في الاشتراكات المقدرة؛

(ب) زيادة الاشتراكات المقدرة إلى مستوى دون نسبة ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣؛

(ج) زيادة الاشتراكات المقدرة تدريجياً من خلال التزام اعتمدته جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون، مع تطبيق كل زيادة بالتزامن مع تحقيق النواتج الرئيسية لحوكمة الميزانية، وصولاً إلى مستوى نهائي نسبته ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣؛

---

١ المقرر عقده يومي ٢٥ و٢٧ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢.

٢ الوثيقة م ت١٥٠/٣٠. انظر أيضاً المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته السادسة والأربعين بعد المائة، الجلسة الرابعة (بالإنكليزية).

(د) زيادة الاشتراكات المقدرة إلى مستوى ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وفق جدول زمني محدد، على النحو الذي اقترحه مكتب الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام بادئ الأمر؛

(هـ) زيادة الاشتراكات المقدرة إلى مستوى ٦٧٪ وفقاً لتوصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح.

(أ) الإبقاء على الوضع الراهن دون زيادة في الاشتراكات المقدرة

٤- **المبادئ.** يستند هذا الخيار إلى المبدأ الذي يفيد أن التمويل المستدام ينبغي ألا يتحقق إلا بوسائل أخرى غير زيادة الاشتراكات المقدرة. وستحتفظ الدول الأعضاء بنفوذها من حيث تحديد الأولويات والموافقة عليها في الميزانية البرمجية، وفي المقابل ستواصل الجهات المانحة الرئيسية الرقابة على المنظمة فيما يتعلق بالتمويل. وقد تكون هذه الجهات المانحة الرئيسية، بطبيعة الحال، دولاً أعضاء، غير أن مدى دعمها للمنظمة يخضع لتقديرها الخاص.

٥- **الوصف:**

- لاتزال الاشتراكات المقدرة تناهز نسبة ٢٢٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية المعتمدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، أو نسبة ١٦٪ من مجموع الميزانية البرمجية المعتمدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لجميع القطاعات؛
- سيظل الاعتماد على التبرعات ضروريا لتمويل ما تبقى من الميزانية البرمجية المعتمدة؛
- سيُستمد تحسين استدامة التمويل حصرا من خيارات من قبيل وضع آلية لتجديد الموارد وإشراك الجهات المانحة الاستراتيجية لجعل التمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر مرونة؛
- سيتعين تمويل أي جزء من الميزانية البرمجية من خلال الاشتراكات المقدرة أو التبرعات التي جمعت عن طريق الآليات المشار إليها أعلاه، وذلك من خلال تبرعات لا يمكن التنبؤ بها تنطوي على مستويات متفاوتة من المرونة؛
- بالاقتران مع إتاحة الفرصة لتسريع الإصلاح التمويلي في ظل القضايا العالمية الأخرى التي تستأثر بالاهتمام في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، يتعين على المنظمة أن تثبت أنها تعلمت أحد الدروس الرئيسية (التمويل المستدام) كما أوصت به مختلف أفرقة خبراء الاستعراض وغيرها.

٦- **الآثار.** هذا الخيار:

- سيبقي على الوضع الراهن في المنظمة فيما يتعلق بآلية التمويل، وهو ما يرى الفريق العامل أنه غير مقبول فضلاً عن تجاهله للتوصيات الرئيسية لهيئات خبراء الاستعراض المستقلين؛
- لن يتطلب استثمارات مالية إضافية من جميع الدول الأعضاء من خلال الاشتراكات المقدرة؛
- قد يؤدي إلى فشل المنظمة في تحقيق النتائج الطموحة التي تطلبها الدول الأعضاء بسبب عدم القدرة على التنبؤ بمخاطر التمويل ومرونتها؛
- سيعني أن الرقابة على أولويات الميزانية البرمجية التي تنفذ ستظل مشتركة بين الدول الأعضاء والجهات المانحة للمنظمة، مما يهدد استقلالية المنظمة؛

- سيؤدي إلى استمرار النقص الكبير في تمويل المكاتب الرئيسية للنتائج ("الخريطة الحرارية")[1] بسبب الافتقار إلى موارد مرنة ويمكن التنبؤ بها؛
- سيؤدي إلى استمرار أوجه القصور الحالية التي تتحملها المنظمة في تعبئة العديد من التبرعات ورصدها والإبلاغ عنها للاضطلاع بعملها الأساسي؛
- سيترك المنظمة تواجه تحديات حالية في الاحتفاظ بالمواهب وجذبها؛
- يعني أن المنظمة ستواصل الاعتماد على الجهات المانحة وسخائها، مما قد يؤدي إلى الاعتماد على عدد قليل جدا من الجهات المانحة.

(ب) زيادة الاشتراكات المقدرة إلى مستوى دون نسبة ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

٧- **المبادئ.** على الرغم من أن تركيز مناقشات الفريق العامل انصب على نسبة ٥٠٪ من القطاع الأساسي من الميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، فقد أثيرت أيضا إمكانية السعي إلى تحقيق نسبة أقل منها قد تحدث فارقاً. ولن يستبعد هذا النهج بالضرورة إمكانية تطبيق المزيد من الزيادات في المستقبل، بل سيمكن الدول الأعضاء التي تواجه تحديات مالية من إظهار التزام ملموس بتعزيز المنظمة. وسيصمم لزيادة الاستدامة وإبقاء رقابة الدول الأعضاء على المنظمة عند مستوى محدود.

٨- **الوصف:**

- توافق جمعية الصحة العالمية على مستوى أدنى من الطموح إلى زيادة الاشتراكات المقدرة، مقارنة بتوصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح والاقتراح السابق للمكتب؛
- تتواصل المناقشات، استنادا إلى مختلف العوامل، بما في ذلك إظهار فوائد زيادة الاشتراكات المقدرة من خلال تحقيق النتائج، وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، وإصلاح الحوكمة؛
- ينبغي بالموازاة مع ذلك النظر في توصيات أخرى لتحقيق التمويل المستدام فضلا عن إصلاح حوكمة الميزانية.

٩- **الآثار.** هذا الخيار:

- سيساعد في معالجة بعض المسائل المالية التي تواجهها المنظمة حالياً؛
- سيخفف من الضغط على الدول الأعضاء التي تواجه تحديات مالية مقارنة بالخيارات (ج)-(هـ)؛
- سيفقد الزخم السياسي والاستراتيجي المطلوب لتحقيق مستوى أكبر من التمويل المستدام للمنظمة؛

[1] انظر الوثيقة ج٧٥/معلومات/ ١، الجدول ١.

- سيجعل المنظمة مع ذلك في وضع يتسم بعدم كفاية التمويل المستدام الذي سيضطرها إلى بذل جهد من أجل الوفاء التام بولايتها في الوقت الذي تنمو فيه الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الصحة العالمية وتتوسع، مما يهدد بتقادم المنظمة؛
- سيضطر المنظمة إلى السعي إلى تحقيق الكفاءة (على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء) أثناء التعامل مع مئات اتفاقات التبرعات وإدارتها؛
- سيكرس اعتماد المنظمة على سخاء الجهات المانحة، مع الاقتصار على التصدي جزئياً لخطر الاعتماد على عدد صغير من الجهات المانحة؛
- سيتيح "تخضير الخريطة الحرارية"[1] عند حد محدود فقط.

(ج) زيادة الاشتراكات المقدرة تدريجياً من خلال التزام اعتمدته جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون، مع تطبيق كل زيادة بالتزامن مع تحقيق النواتج الرئيسية لحوكمة الميزانية، وصولاً إلى مستوى نهائي نسبته ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

١٠- **المبادئ.** يقوم هذا الخيار على المبدأ الجامع المتمثل في الاعتراف بضرورة قيام الدول الأعضاء بتمويل حصة كبيرة من الميزانية البرمجية المعتمدة لكي تضمن لها الرقابة على المنظمة من حيث الإدارة والنواتج على حد سواء. ووفق هذا الخيار، يعد تحقيق مستوى بنسبة ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية المعتمدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ضرورياً لبلوغ قدر أساسي من إمكانية التنبؤ بالتمويل ومرونته لكي تتمكن المنظمة من أداء وظائفها الأساسية. ويقترب هذا الخيار من توصية لجنة خبراء المنظمة المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة فيما يتعلق بتخصيص حد أدنى من متطلبات التمويل مقداره ٢,٧ مليار دولار أمريكي لكل ثنائية لتحقيق ذلك.

١١- وفي الوقت ذاته، يستند هذا الخيار إلى فهم مفاده أنه ينبغي أن تكون هناك نواتج لحوكمة الميزانية (تندرج ضمن المصلحة الوحيدة للأمانة التي يمكن إدارتها) تحددها جمعية الصحة العالمية وأنه سيتعين تحقيق هذه النواتج بعد الموافقة على الزيادة الأولى في الاشتراكات المقدرة وبالتزامن مع الموافقات الإضافية على زيادة الاشتراكات المقدرة. ويقتضي هذا المبدأ من الأمانة أن تثبّت عائداً أكبر من حيث القيمة مقابل المال نظير زيادة استثمار الدول الأعضاء من حيث الاشتراكات المقدرة.

١٢- **الوصف:**

- سيحتفظ بالجدول الزمني الأصلي ومستوى الزيادة في الاشتراكات المقدرة، وفقاً لتوصيات مكتب الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام؛
- في المقابل، ستشمل أي موافقة تمنحها جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون في أيار/ مايو ٢٠٢٢ الالتزام العام بالزيادة ومفهومها؛
- تتم الموافقات بما يتماشى مع دورة الموافقة على الميزانية البرمجية، حيث تسعى القرارات المقابلة إلى الموافقة على الميزانيات في أيار/ مايو ٢٠٢٣ (للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥) وأيار/ مايو ٢٠٢٥ (للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧) وأيار/ مايو ٢٠٢٧ (للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٨-٢٠٢٩)؛

[1] انظر الوثيقة ج٧٥/معلومات/١، الجدول ١.

- لربط مناقشة حوكمة الميزانية بالزيادة في الاشتراكات المقدرة، ستحدد نواتج واضحة (تلك التي تندرج ضمن المصلحة الوحيدة للأمانة التي يمكن إدارتها) لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٧ ويجب أن تسير جنباً إلى جنب مع الموافقات على الزيادات في الميزانيات البرمجية؛
- يمكن للمجلس التنفيذي أن ينظر في تفاصيل النواتج من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة له، مع إمكانية تخصيص فريق عمل للنظر في هذه النواتج؛
- يمكن بالموازاة مع ذلك النظر أيضاً في توصيات أخرى لتحقيق التمويل المستدام فضلاً عن إصلاح حوكمة الميزانية؛
- يحدد هذا الخيار مساراً واضحاً وطريقاً للمُضي قُدماً.

١٣- **الآثار**. هذا الخيار:

- سيتيح إجراء تغيير تدريجي في أسلوب تمويل المنظمة؛
- سيحسن التمويل المستدام للوظائف الأساسية للمنظمة التي يتعين تمويلها تحت أي ظرف من الظروف (كما هو الحال في توصية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة)، وسييسر تحسين النسب المئوية للتمويل (باللون الأخضر المظلل في الجدول ١ في الوثيقة ج٧٥/معلومات/١ – الخريطة الحرارية)؛
- سيحسّن أوجه الكفاءة عن طريق خفض التكاليف الإدارية المرتبطة بإدارة مئات الاتفاقات مع الجهات المانحة؛
- سيساهم في تحسين سُبل جذب المواهب والاحتفاظ بها؛
- سيتيح للدول الأعضاء الاحتفاظ برقابتها النهائية على العملية ونتائجها وتوسيع نطاقها؛
- سيسمح لفرادى الدول الأعضاء بالتخطيط للالتزامات المالية على مراحل وبطريقة يمكن التنبؤ بها؛
- سيتيح استمرار اعتماد توصيات أخرى بشأن التمويل المستدام؛
- سييسّر بدء وتنفيذ إصلاح مواز لحوكمة الميزانية على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء؛
- سيبقي على الزخم السياسي والاستراتيجي.

(د) زيادة الاشتراكات المقدرة إلى مستوى ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وفق جدول زمني محدد، على النحو الذي اقترحه مكتب الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام بادئ الأمر

١٤- **المبادئ**. يشبه هذا الخيار من نواح كثيرة الخيار (ج) أعلاه، ويقوم هذا الخيار على المبدأ المتمثل في الاعتراف بضرورة قيام الدول الأعضاء بتمويل حصة كبيرة من الميزانية البرمجية المعتمدة لكي تضمن الرقابة على المنظمة من حيث الإدارة والنواتج على حد سواء. ووفق هذا الخيار، يعد تحقيق مستوى بنسبة ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية المعتمدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ضروريا لبلوغ قدر أساسي من إمكانية التنبؤ بالتمويل ومرونته لكي تتمكن المنظمة من أداء وظائفها الأساسية. ويقترب هذا الخيار من توصية لجنة خبراء

المنظمة المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة فيما يتعلق بتخصيص حد أدنى من متطلبات التمويل مقداره ٢,٧ مليار دولار أمريكي لكل ثنائية لتحقيق ذلك.

١٥- وفي هذا الخيار، تلتزم جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون في أيار/ مايو ٢٠٢٢ بزيادة الاشتراكات المقدرة إلى ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، على أن تتحقق من خلال مجموعة من الزيادات الإضافية كل ثنائية حتى عام ٢٠٢٩. وستحدد جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون زيادات خطية تدريجية، وينص عليها قرار الاعتمادات لفترات الثنائيات اللاحقة. وتتوقع الدول الأعضاء إدخال تحسينات واضحة في إصلاح حوكمة الميزانية، والشفافية والمساءلة، والقيمة مقابل المال، ولكن هذه التحسينات لن تكون شروطاً مسبقة صريحة للموافقة على الزيادات في الاشتراكات المقدرة.

١٦- **الوصف:**

- توافق جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون على زيادة مستويات الاشتراكات المقدرة إلى نسبة ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على أن تتحقق بحلول عام ٢٠٢٩؛
- تطبق الزيادات الإضافية على مدار الثنائيات التالية باعتبارها مسألة مقررة سلفاً؛
- يجرى إصلاح حوكمة الميزانية بالتزامن؛
- ينبغي بالموازاة مع ذلك النظر في توصيات أخرى لتحقيق التمويل المستدام فضلاً عن إصلاح حوكمة الميزانية.

١٧- **الآثار.** هذا الخيار:

- سيتيح إجراء تغيير تدريجي في أسلوب تمويل المنظمة؛
- سيحسّن التمويل المستدام (أي المرن والقابل للتنبؤ به) للوظائف الأساسية للمنظمة التي يتعين تمويلها تحت أي ظرف من الظروف (كما جاء في توصية لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وسييسر "تخضير الخريطة الحرارية"؛
- سيحسّن أوجه الكفاءة عن طريق خفض التكاليف الإدارية المرتبطة بإدارة مئات الاتفاقات مع الجهات المانحة؛
- سيساهم في تحسين سُبل جذب المواهب والاحتفاظ بها؛
- سيتيح للدول الأعضاء الاحتفاظ برقابتها النهائية على العملية ونتائجها وتوسيع نطاقها؛
- سيسمح لفرادى الدول الأعضاء بالتخطيط للالتزامات المالية على مراحل وبطريقة يمكن التنبؤ بها؛
- سيتيح استمرار اعتماد توصيات أخرى بشأن التمويل المستدام؛
- سيضمن بدء وتنفيذ إصلاح مواز لحوكمة الميزانية على النحو الذي تطلبه الدول الأعضاء؛
- سيبقي على الزخم السياسي والاستراتيجي.

(هـ) زيادة الاشتراكات المقدرة إلى مستوى ٦٧٪ وفقاً لتوصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح

١٨- **المبادئ.** يتوخى هذا الخيار اعتماد توصية الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح في تقريره الصادر في أوائل عام ٢٠٢١. وأشار الفريق المستقل في تقريره إلى أن نموذج تمويل المنظمة "يؤثر تأثيرا شديدا على جودة أداء المنظمة، والأهم من ذلك أن الطريقة التي تمول بها المنظمة تشكل خطرا كبيرا على نزاهة واستقلال عمل المنظمة. ولم تنجح المحاولات التي أجريت في العقود الأخيرة لتحسين نموذج التمويل الحالي. بل على العكس من ذلك، تفاقم الوضع خلال العامين الماضيين. ودعا الخبراء إلى إصلاحات مالية مرتبطة بتحسين الأداء وجودة العمل".[١]

١٩- وعرض الفريق المستقل خيارين محتملين لإجراء تغيير أكثر عمقاً في الحالة الراهنة، هما إما "تمويل عمل المنظمة بالكامل من خلال رسوم الأعضاء، أي الاشتراكات المقدرة"، أو "تمويل الجزء الأكبر من الميزانية الأساسية – أي الثلثين– من خلال الاشتراكات المقدرة بما يعادل مضاعفة المستوى الحالي".[٢]

٢٠- **الوصف.**

- تطبيق زيادة فورية في الاشتراكات المقدرة إلى نسبة ٦٧٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية المعتمدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣؛
- تمويل الحصة المتبقية من القطاع الأساسي من خلال آلية لتجديد الموارد غير المخصصة، على غرار الآليات المستخدمة في الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز والسل والملاريا أو تحالف اللقاحات "غافي"؛
- إصلاح حوكمة الميزانية بالتزامن .

٢١- **الآثار.** هذا الخيار:

- سيتيح قدراً عالياً جداً من المرونة والقدرة على التنبؤ بالموارد المالية في المنظمة؛
- سيقضي على الاعتماد غير الفعال للغاية على منح الجهات المانحة الصغيرة والمحددة التي تفرض عبئاً كبيراً على الإدارة والإبلاغ؛
- سيسمح بتحقيق نسب تمويل جيدة بشكل كامل أو شبه كامل؛

---

١ الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح. منظمة الصحة العالمية: استعراض مؤسسي. ورقة المعلومات الأساسية ١٥. جنيف: الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح ٢٠٢١، الصفحة ١١ (https://theindependentpanel.org/wp-content/uploads/2021/05/Background-paper-15-WHO-Institutional-review.pdf، تم الاطلاع في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

٢ الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح. منظمة الصحة العالمية: استعراض مؤسسي. ورقة المعلومات الأساسية ١٥. جنيف: الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح ٢٠٢١، الصفحة ٢٨ (https://theindependentpanel.org/wp-content/uploads/2021/05/Background-paper-15-WHO-Institutional-review.pdf، تم الاطلاع في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

- سيبقي على الزخم السياسي والاستراتيجي؛
- سيتيح تنفيذ توصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجوائح؛
- سيحسّن جذب المواهب والاحتفاظ بها؛
- سيوسع إلى حد كبير نطاق الرقابة النهائية للدول الأعضاء على تحديد الأولويات المطابقة للموارد؛
- سيفرض ضغوطاً مالية أكبر على العديد من الدول الأعضاء مقارنة بالخيارات الأخرى.

الاستنتاج

٢٢- استناداً إلى المناقشات الثرية والبناءة التي دارت خلال الاجتماع السادس للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، حدد المكتب عدة خيارات لزيادة الاشتراكات المقدرة، على النحو المبين أعلاه.

٢٣- ولدى مناقشة هذه الخيارات، وضع المكتب المبادئ التوجيهية التالية:

- الإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً (وفقاً لنتائج استعراضات الخبراء المستقلين) – فالنص المبين باللون الأخضر (المتفق عليه) لنتائج الاجتماع الخامس للفريق العامل نفسه ينص على أن الوضع المالي الحالي للمنظمة غير مستدام ويتعين تحسينه.[١]
- يتعين على الدول الأعضاء أن تتصرف الآن – فنافذة الفرصة تضيق بسرعة؛ وفي أعقاب جائحة كوفيد-١٩، باتت الأولويات الحارقة الأخرى تستأثر بالاهتمام وغدت "دورة الهلع والإهمال" تقترب بسرعة. وبالنسبة إلى المسؤولين عن الصحة- بل أيضاً المهنيين الماليين- هذا أمر غير مقبول. ويتعين كبح هذه الدوامة فوراً، وتتيح جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون في أيار/ مايو ٢٠٢٢ فرصة كبيرة في هذا السياق.
- يكاد يكون من المؤكد أن الفشل في التحرك الآن سيكلف كل بلد في العالم أكثر على المديين القريب والمتوسط مقارنة بالاستثمارات النسبية اللازمة. ويتعين على الفريق العامل أن يظهر للعالم أن الدول الأعضاء قد استخلصت الدروس من جائحة كوفيد-١٩ وتسعى جاهدة إلى الاستعداد بشكل أفضل للجائحة المقبلة وغيرها من حالات الطوارئ الصحية.
- ينبغي الحفاظ على غاية ٥٠٪- وهذا يتماشى مع توقعات الدول الأعضاء إزاء المنظمة، وكما هو مبين في ورقة المعلومات الأساسية التي قدمتها الأمانة، فإن هذا هو أيضاً الحد الأدنى المطلوب من المبلغ اللازم لإحداث تغيير جوهري في تمويل المنظمة.[٢] وقد يؤدي التفاوض على خفض مستوى الزيادة إلى المخاطرة بالهدف الأساسي المتمثل في تحقيق استدامة التمويل.
- يتعين إصلاح حوكمة الميزانية وزيادة الكفاءة لدعم هذه العملية.
- يظل قرار تخصيص الاعتمادات في الميزانية البرمجية نقطة القرار النهائية لتحديد الاشتراكات المقدرة لفترة الميزانية اللاحقة.

---

١ الوثيقتان EB/WGSF/5/4 وم ت١٥٠/٣٠.

٢ الوثيقة EB/WGSF7/INF./1.

٢٤- واستناداً إلى هذه المبادئ، اتفق المكتب على أن الخيار (ج) "اعتماد جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين التزاماً بتطبيق زيادات تدريجية في الاشتراكات المقدرة مستقبلاً، مع تطبيق كل زيادة بالتزامن مع تحقيق النواتج الرئيسية لحوكمة الميزانية، وصولاً إلى مستوى نهائي نسبته ٥٠٪ من القطاع الأساسي للميزانية البرمجية للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣"، وهو اقتراح معدل للخيار الأصلي للمكتب، هو الخيار الأنسب الذي يتسق مع المبادئ التوجيهية المذكورة أعلاه ويراعي الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وقد قرر المكتب تقديم هذا الخيار الأفضل إلى الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، المقرر عقده يومي ٢٥ و٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢.

= = =